



مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية

دائرة البحث العلمي والدراسات  
وحدة تحليل الشأن الفلسطيني



تقدير موقف بعنوان:

المصالحة الفلسطينية: الدوافع والتحديات

إعداد وتحليل/ أ. منصور أبو كريم

أكتوبر 2017

## تقدير موقف:

### المصالحة الفلسطينية: بين الدوافع والتحديات

شكل البدء في تنفيذ المصالحة الوطنية الفلسطينية عبر الرعاية المصرية، بعد قرار حركة حماس حل اللجنة الإدارية وتمكين حكومة التوافق الوطني من تولي مسؤوليتها في قطاع غزة، علامات استفهام كثيرة، حول دوافع الأطراف في السير باتجاه المصالحة الفلسطينية، بعد عشرة سنوات تقريباً على استمرار الانقسام، وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة أضرت بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني أشد الضرر، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من تردي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني، وما ترافق مع ذلك من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجريمة، وفقدان الأمل لدى الشباب، كل ذلك جعل الحديث عن المصالحة الفلسطينية نوع من الخيال، إلا إن حل حركة حماس اللجنة الإدارية من القاهرة وتمكين حكومة التوافق الوطني من استلام مهامها في غزة، والاتفاق بين وفدي حركتي فتح وحماس على العودة لتطبيق اتفاق القاهرة عام 2011، برعاية المخابرات المصرية، فتح الباب أمام مجموعة من التساؤلات حول الأسباب والدافع الحقيقية التي جعلت السير باتجاه المصالحة هذه المرة أكثر سهولة من السابق؟ والتحديات التي مازالت تقف أمام تنفيذ هذه المصالحة؟

### أولاً: أسباب ودوافع السير تجاه المصالحة

منذ حدوث الانقسام، عقب سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة صيف العام 2007، منذ تلك اللحظة استمرت قضية المصالحة الفلسطينية تراوح مكانها، رغم العدد الهائل من جلسات الحوار بين حركتي فتح وحماس، التي تمخض عنها عدد من اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام، إلا أن الانقسام ظل سيد الموقف، وهو ما يدفع البعض للتساؤل حول ما هي دوافع الطرفين للمصالحة هذه المرة، وهل دوافع الطرفين اختلفت عن السابق؟

لا شك إن المصالحة الفلسطينية كانت ومازالت مطلب شعبي ورسمي، في ظل التحديات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني، إلا أن الجديد في المصالحة هذه المرة الرغبة الحقيقية وتوفير الإرادة السياسية لإنهاء الانقسام من قبل حركتي فتح وحماس، والسير تجاه تحقيق المصالحة، وهنا يمكن تحديد بعض الدوافع والأسباب التي تقف خلف هذه الرغبة.

عقب إصدار حركة حماس وثيقة المبادئ والسياسات العامة، التي ساعدت الحركة على التقارب مع القاهرة، برزت لدى الحركة إرادة سياسية حقيقية لإنهاء الانقسام، أكد عليها مسؤول الحركة في غزة، "يحيى السنوار"، حيث ذكرت صحيفة القدس الفلسطينية، أن مسؤول حركة حماس في قطاع غزة عقد اجتماع مع اللجنة الادارية المنحلة ووكلاء الوزارات لاطلاعهم على قرارات تم اتخاذها لضمان سير عملية المصالحة الوطنية. وكشفت المصادر المطلعة أن القرارات تمثلت بإلغاء كافة التكاليف التي قامت بها اللجنة الادارية أثناء وجود وفد حركة حماس في مصر. وشدد "السنوار" على أعضاء اللجنة الادارية بعدم التدخل من قريب أو من بعيد في عمل الوزارات، كما اصدر "السنوار" أوامره لوكلاء الوزارات بعدم عرقلة المصالحة في الوزارات وتسهيل عودة الموظفين لوظائفهم، مؤكداً على أنّ من يخالف هذه القرارات سيتم رفع الغطاء التنظيمي عنه<sup>(1)</sup>. وأيضاً أكد عليها عضو المكتب السياسي لحركة حماس، "خليل الحية"، الذي أكد أن حركته ذاهبة بكل جدية نحو إنهاء الانقسام الفلسطيني، لافتاً إلى أن حماس لن تتراجع عن ذلك. وقال الحية، خلال برنامج تلفزيوني، مساء الأربعاء، إن الدوائر الحكومية كاملة جاهزة لاستقبال الحكومة؛ لإدارة شؤونها في غزة، مؤكداً ترحيب حركته بالحكومة، وأنها ستوفر لها كل الإمكانيات. ويمكن تحديد أهم العوامل والدافع في النقاط التالية:

- تردي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، ومعاناة المواطنين، وأن حركة حماس تتحمل الجزء الأكبر عنها، فهي الحاكم الأول والأخير للقطاع وتتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الحكم.
- فشل تجربة حكم الإسلام السياسي في المنطقة، وتراجع المشروع الأمريكي الذي كان يستند على حركات الإسلام السياسي في المنطقة، واستمرار الأزمة الخليجية التي شكلت ضغوط على استمرار الدعم القطري لحركة حماس.
- انتشار الفساد والمحسوبية في مؤسسات غزة، الأمر الذي أضر بصورة الحركة على المستوى الجماهيري، خاصة إن حماس تعتبر حركة مقاومة، وتكاليف بقاء الحركة في حكم غزة في ظل هذه الظروف قد يضر بصورة حركة حماس بشكل كبير.

• الدور المصري الفاعل، فدخل القاهرة على خط المصالحة، واحتواء حركة حماس، واعطائها ضمانات عربية ودولية، كان عاملاً إيجابياً في تحرك الحركة باتجاه المصالحة، وهذا ما تأكد من بيان اللجنة الرباعية، الذي رحب بالجهود المصرية، ورفع الحظر عن المساعدات الدولية لغزة، بعد تولي حكومة التوافق مهامها في غزة.

• رفع الفيتو الأمريكي والإسرائيلي عن المصالحة الفلسطينية، حيث صرح المبعوث الأمريكي لعملية السلام، في الشرق الأوسط "جيسون غرينبلات"، إنه يتعين على المجتمع الدولي العمل من أجل إعادة السيطرة على قطاع غزة للسلطة الفلسطينية. ونقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن "جرينبلات" قوله: "لقد حان الوقت لوقف مراقبة الوضع في غزة والبدء في تغيير الوضع هناك"<sup>(2)</sup>. وهذا يعتبر مؤشراً على الموافقة الأمريكية على الجهود التي تقوم بها القاهرة لتحقيق المصالحة.

• خشية حركة حماس من فتح مواجهة عسكرية جديدة مع إسرائيل في ظل استمرار الحركة في حكم غزة، وما سوف يترتب عليه من قيام إسرائيل بتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بحجة استخدامها في أعمال المقاومة.

• رغبة القيادة الجديدة لحركة حماس في إحداث الفارق، وإنهاء الوضع الشاذ في الساحة الفلسطينية، خاصة أنّ معظم هذه القيادة أسرى صفقة ولاء الأحرار، ولم يكونوا جزءاً من حالة الانقسام، وهذا ما تأكد خلال لقاء السنوار مع الشباب في غزة، عندما قال سأقطع عنق كل من يقف أمام المصالحة الفلسطينية.

## دوافع السلطة وحركة فتح

خلال الشهور القليلة الماضية ادركت السلطة الفلسطينية وحركة فتح خطورة استمرار الانقسام الفلسطيني، لذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات العقابية التي أدت لتأزيم الوضع الاقتصادي في غزة، بهدف إجبار حركة حماس على السير باتجاه المصالحة، من أجل استعادة السلطة للسيطرة على قطاع غزة، استباقاً للتطورات السياسية، خاصة في ظل الحديث عن قرب طرح الولايات المتحدة الأمريكية خطة سلام، قد يكون قطاع غزة جزءاً أساسياً منها، إلا أن هناك دوافع أخرى، لعبت دوراً مهماً في سير السلطة الفلسطينية وحركة فتح باتجاه المصالحة مع حركة حماس، ومن بينها:

- انسداد الأفق السياسي، ووصول عملية السلام لطريق مسدود، عقب تخلي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن مسار أوسلو، مما يتطلب وحدة الموقف الفلسطيني، الذي لن يأتي إلا عبر الوحدة الوطنية.
- محاولة توحيد الجبهة الداخلية الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، في ظل قرب طرح الولايات المتحدة الأمريكية خطة سلام جديدة، قد لا تلي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وبالتالي مواجهة هذه التحديات تتطلب وحدة الموقف الفلسطيني.
- مساعي القيادة الفلسطينية لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني، وهو ما يتطلب حضور حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهذا لن يتحقق، إلا عبر بوابة المصالحة الفلسطينية.
- قطع الطريق على التفاهات بين حركة حماس وتيار "محمد دحلان"، فخلال الفترة الأخيرة ناورت حركة حماس، بورقة "دحلان" مع الرئيس عباس وحركة فتح، وهو ما حقق نتائج إيجابية، في دفع الرئيس وحركة فتح للتعاطي بشكل إيجابي مع حركة حماس.
- رغبة الرئيس عباس في إنهاء الانقسام، الذي وقع في عهده، وبالتالي لا يريد الرئيس إنهاء مسيرته السياسية بدون إنهاء هذا الملف.

### ثانياً: تحديات المصالحة

لا شك أن هناك تحديات كثيرة تقف أمام تحقيق المصالحة الفلسطينية، خاصة في ظل فشل تجارب المصالحة السابقة، التي ولدت حالة من الإحباط لدى كثير من أبناء الشعب الفلسطيني، وتبقى قضية الشراكة السياسية والأمن والموظفين والمعابر والكهرباء والبطالة وندرة الوظائف وتردي الأوضاع الإنسانية في غزة، من أهم تلك التحديات التي تقف أمام المصالحة الفلسطينية، فكل تلك الأزمات على طاولة الحكومة الفلسطينية، من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، في محاولة لإخراج القطاع من هذه الحالة المتردية. ورغم كثرة التحديات التي يمكن أن تقف حجر عثرة أمام المصالحة الفلسطينية، إلا أنه يمكن تحديد أهم تلك التحديات بالنقاط التالية:

### قضية الموظفين

ليست "إسرائيل" وحدها هي التحدي الذي يواجه حكومة الوفاق الوطني، فعدد التحديات الداخلية والملفات الشائكة التي ورثتها الحكومة من سنوات الانقسام العشر، حيث تجذرت حالة الانقسام بين مؤسسات السلطة في الضفة وغزة، وأصبحت كل منطقة منفصلة تماماً عن الأخرى، كما أن

مشكلة عودة الموظفين السابقين، تعتبر واحدة من التحديات التي ستعمل الحكومة على معالجتها خاصة وأن حكومة حماس عملت على إحلال موظفين جدد بدل الموظفين السابقين<sup>(3)</sup>. ويعتبر ملف موظفي حكومة حماس بغزة، من أهم العقبات أمام المصالحة. لأن ملف الموظفين والتعقيدات التي تقف أمام هذا الملف، وعمل اللجنة الإدارية والقانونية المنوط بها تقييم ملفات موظفين غزة، قد يمثل عائقاً مهماً أمام تنفيذ أي اتفاق للمصالحة. فقد كان هذا الملف، من أبرز معوقات نجاح اتفاق "الشاطئ" بين الحركتين الموقع عام 2014، حيث رفضت السلطة دمجهم بدون مراجعة لملفاتهم الوظيفية ضمن موظفي الحكومة، واقترحت تشكيل لجنة لدراسة ملفاتهم، وهو ما رفضته حركة حماس في السابق<sup>(4)</sup>.

### الشراكة السياسية

طريق المصالحة الوطنية الفلسطينية ليست مفروشة بالورود، حتى وإن توفرت الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية، والحاضنة العربية، والموافقة الدولية، إلا أن اختلاف البرامج السياسية بين فتح وحماس يشكل أهم تحديات المصالحة الفلسطينية، فحركة حماس لا تؤمن بأي بالتسوية السلمية مع إسرائيل لإقامة الدولة الفلسطينية، وتؤكد على ضرورة المقاومة المسلحة للاحتلال وترفض الاعتراف بإسرائيل. أما حركة فتح، فترى أن الحل السياسي السلمي والمقاومة الشعبية والاشتباك السياسي مع الاحتلال في المحافل الدولية، بالإضافة إلى المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية هي السبيل الوحيد لإقامة الدولة على حدود عام 1967 وخلال جلسات الحوار المتعددة التي جرت في القاهرة والدوحة منذ 2005 وحتى 2014، حاول الطرفان تقليل الهوة بين البرنامجين، ولكن تمسك كل طرف بمبادئه أفضل ذلك<sup>(5)</sup>. ولكن عقب طرح حركة حماس وثقتها الأخيرة، جسرت الفجوة بين البرامج السياسية، وأصبح الطرفين أقرب لتبني خيار الدولة الفلسطينية على حدود 1967، وهذا ما يساهم في الوصول لشراكة سياسية، والاتفاق على استراتيجية وطنية موحدة، زمن السلم والحرب، يمكن أن تذلل العقبات التي تقف أمام المصالحة الوطنية، لأنه بدون الوصول لهذه الشراكة في ظل حالة التشرذم الذي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني لن تستمر المصالحة طويلاً.

## الملف الأمني وسلاح الفصائل

الملف الأمني من أهم الملفات الشائكة والمعقدة أمام استمرار المصالحة، خاصة في ظل إصرار حكومة التوافق الوطني على استلام كافة مهام ومسؤوليات في غزة، بما فيها الملف الأمني، وهذا ما ظهر خلال كلمة رئيس الوزراء في بداية الجلسة الأسبوعية للحكومة الثلاثاء الموافق 2017/9/26م، في ظل وجود أجهزة أمنية وشرطية تتبع بشكل مباشر لحركة حماس.

ويعتبر الملف الأمني من أهم التحديات التي تنتظر حكومة الوفاق الوطني، صحيح أن حماس وفتح اتفقتا على تأجيل النظر في هذا الملف إلى ما بعد الانتخابات القادمة، لكن الواقع يقول أن هناك أجهزة أمنية في الضفة تختلف تماماً عن تلك الموجودة في غزة<sup>(6)</sup>. وفي هذا السياق أوضح عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل أن "الأمن سيبقى على حاله لمدة عام، يتم خلاله دمج ثلاثة آلاف عنصر أمني تابع للسلطة مع القائمين على الأمر حالياً، ثم بعد عام تعاد دراسة المنظومة الأمنية في الضفة وغزة وهيكلتها من خلال لجنة خاصة". وقال "ومع هذا، فالأمن سيخضع لوزير الداخلية وحكومة الوفاق، وأي تغيير فيه لن يكون إلا بقدر ما اتفق عليه في القاهرة، وبالنسبة للوزارات المدنية فستخضع هي الأخرى للحكومة بشكل طبيعي"<sup>(7)</sup>.

من جهة أخرى يعتبر ضبط سلاح الفصائل وعدم استخدامه في الخلافات الداخلية، من أهم التحديات التي تقف أمام المصالحة الفلسطينية، خاصة في ظل انتشار المجموعات المسلحة الفلسطينية في قطاع غزة، فالسلطة الفلسطينية ترفع شعار أن سلاح السلطة سلاح واحد، وأنه لا يوجد سلاح غيره (سلاح الأجهزة الأمنية)، فيما ترى حركة حماس أن سلاح المقاومة لا يمكن المساس به<sup>(8)</sup> وهناك من يرى إن حركة حماس تخشى على دورها المقاوم في حال قيام السلطة بالمهام الأمنية في قطاع غزة، في ظل رفض الرئيس عباس لخيار المقاومة المسلحة، ولعل هذا ما دفع "الإسرائيليين" للدخول على خط المصالحة، لتبديد التوافق الوليد بين الحركتين بوساطة مصرية، والترويج لمقولة إن حركة حماس تريد (لبننة) الساحة الفلسطينية، -تكون بمثابة حزب الله في قطاع غزة-، على أن تخفف من الأعباء الإدارية وتوكل بها إلى السلطة الفلسطينية، ما يعني أن السلطة الفلسطينية سيكون أشبه "مقاوم ثانوي" في حين أن السلطة العليا ستبقى بيد حركة حماس<sup>(9)</sup>.

لا شك إن توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية التنفيذية والتشريعية والقضائية بين غزة والضفة الغربية، من أهم التحديات التي تواجهه طريق المصالحة الفلسطينية، خاصة إن الانقسام استمر عشرة سنوات تقريباً، وتولد عنه انقسام أفقي في مؤسسات الدولة بين الضفة وغزة، مما يجعل مهمة توحيد هذه المؤسسات أمر غاية في الصعوبة، في ظل تعدد القوانين واللوائح التي قامت عليها هذه المؤسسات، وربما يكون ذلك دافعاً نحو العمل على سرعة توحيد المؤسسات الفلسطينية، خاصة القضائية.

## الضغوط الإقليمية

خلال السنوات الماضية لعبت الضغوط الإقليمية أدواراً سلبية في استمرار الانقسام، لأن استمرار الانقسام كان يخدم مصالحها الاستراتيجية، عبر استخدام الورقة الفلسطينية كأحد أوراق الضغط في المعادلة الدولية والإقليمية، وهذا ما يؤكد أهمية عودة الدور المصري القوي والفعال في ملف المصالحة، لأن القاهرة استطاعت خلال الفترة الماضية بناء علاقات قوية مع حركة حماس مما ساهم في تجاوز الحركة مع المساعي المصرية، وعمل على ابعاد التأثير السلبي للقوى الإقليمية.

لكن هذا لا يعني انتهاء الضغوط الإقليمية السلبية، فإلى جانب المصلحة الإسرائيلية في استمرار الانقسام وعدم التقارب بين حركة فتح وحماس، فإن إيران وتركيا وقطر، تبقى أطرافاً رافضة لعودة التفاهات بين حماس ومصر من ناحية، وبين حماس والسلطة من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤكد أن التفاهات ستبقى معرضة للنيل منها، لأن أهم ما في هذا التوافق أنه جاء في وقت بلغ فيه تراجع الاهتمام العربي والإقليمي والدولي بالقضية الفلسطينية ذروته، في ضوء استحوذت تطورات الأزمة السورية والصراعات الدائرة حول تقاسم نفوذ كل الأطراف في سوريا، وإدراك الكثيرين أنّ ما يحدث في سوريا الآن هو الذي سيحدد معالم خرائط التحالفات والصراعات الجديدة في الشرق الأوسط، وفي ظل هذه الظروف باتت إسرائيل غير معنية بشأن أية جهود لتجديد مفاوضات السلام، مع السلطة الفلسطينية، وأكثر ميلاً لتعميق مشروع التحالف مع أطراف عربية باتت حريصة على هذا التحالف من دون شروط مسبقة تتعلق بالقضية الفلسطينية<sup>(10)</sup>.



## التحديات الأخرى

بالإضافة للتحديات السابقة، هناك تحديات فلسطينية أخرى، أبرزها ما يتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وما يتعلق بالانتخابات في ظل تمسك السلطة بأن تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية فقط، في حين تطالب حركة حماس بإجراء مترامن للانتخابات التشريعية مع الرئاسية مع انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، بمشاركة حركتي حماس والجهد الإسلامي، وأيضاً من التحديات التي تنتظر الحكومة أيضاً شبح البطالة والفقر والخريجين من الشباب في غزة، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطاع بسبب الحصار والانقسام، مما يتطلب سرعة العمل لتغيير الوضع في قطاع غزة على كافة المستويات.

## الخاتمة

لا شك أن الأيام الأخيرة شهدت تحولات كبيرة في ملف المصالحة الفلسطينية، وهذا مرجعه توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف، وخاصة لدى حركة حماس التي أبدت مرونة كبيرة عبر حل اللجنة الإدارية وتمكين حكومة التوافق الوطني من العمل في غزة، ترافق ذلك مع توفر حاضنة عربية تمثلت في عودة الدور المصري القوي والفعال، بموافقة دولية وإقليمية على إنهاء ملف الانقسام الفلسطيني، وعودة السلطة لغزة استعداداً للحل السياسي، الذي قد يكون مركزه غزة، بما يتطلب سرعة عودة السلطة لغزة وبسط نفوذها على هذا الإقليم الجغرافي.

خلاصة القول إن جديد المصالحة الفلسطينية هذه المرة، هو توفر الإرادة السياسية الحقيقية بضرورة إنهاء الانقسام، عقب إدراك حركة حماس الواقع المحلي والإقليمي والدولي الجديد، مما بات يتطلب منها تقديم مرونة سياسية لضمان استمرار وجودها في النظام السياسي الفلسطيني، بموافقة دولية وإقليمية، في مقابل أدراك السلطة الفلسطينية وحركة فتح بأهمية استعادة غزة في هذه اللحظة الفارقة، قبل طرح الولايات المتحدة الأمريكية خطة سلام قد تشكل بداية لتصفية القضية الفلسطينية عبر الحل الإقليمي، الأمر الذي دفعها باتجاه التقارب مع مصر والتفاهم مع حركة حماس، وهذا كله خلق الفرصة المواتية للمصالحة الوطنية، وترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، لكن هذا لا يعني أن طريق المصالحة مفروشة بالورد.

- <sup>1</sup> السنوار: سيرفع الغطاء التنظيمي عن من يعرقل سير المصالحة، وكالة مدار نيوز، نقلا عن جريدة القدس، على الرابط التالي: <https://goo.gl/hNv27k>
- <sup>2</sup> المبعوث الأميركي للسلام: يجب على المجتمع الدولي إعادة السيطرة على غزة للسلطة، وكالة شهاب الأنباء، بتاريخ 2017/9/19، على الرابط التالي: <https://goo.gl/BVvVja>
- <sup>3</sup> تقرير صحفي بعنوان: مستقبل المصالحة الفلسطينية والتحديات الراهنة، نون بوست، على الرابط التالي: <https://goo.gl/rT3n85>
- <sup>4</sup> تحديات المصالحة: 5 ملفات قد تعرقل إنهاء الانقسام، موقع عرب 48، على الرابط التالي: <https://goo.gl/wMSXtB>
- <sup>5</sup> ماجد، محمد، تحديات وعقبات في طريق المصالحة بين "فتح" و"حماس"، وكالة الأناضول للأنباء، على الرابط التالي: <https://goo.gl/D7qmP2>
- <sup>6</sup> تقرير صحفي بعنوان: مستقبل المصالحة الفلسطينية والتحديات الراهنة، نون بوست، على الرابط التالي: <https://goo.gl/rT3n85>
- <sup>7</sup> البردويل : الأمن في غزة سيبقى على حاله لمدة عام وملف الموظفين يتطلب التعامل معه بصبر وحكمة، موقع إعلاميون من أجل الوطن، على الرابط التالي: <https://goo.gl/CP9WBR>
- <sup>8</sup> تحديات المصالحة: 5 ملفات قد تعرقل إنهاء الانقسام، موقع عرب 48، على الرابط التالي: <https://goo.gl/wMSXtB>
- <sup>9</sup> د. محمد السعيد إدريس، تحديات تواجه المصالحة الفلسطينية، جريدة الخليج العربي، بتاريخ 2017/9/22، على الرابط التالي: <https://goo.gl/bgNptq>
- <sup>10</sup> د. محمد السعيد إدريس، تحديات تواجه المصالحة الفلسطينية، جريدة الخليج ، بتاريخ 2017/9/22، على الرابط التالي: <https://goo.gl/bgNptq>